



جمهورية العراق

وزارة التعليم العلمي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية القانون/ الدراسات العليا

الماجستير / الفرع العام

الخطأ غير العمدي

اعداد الطلاب: علاء خضير عباس

على عبد الله علوان

اشراف: أ.م.د عادل كاظم سعود السهلاني

٢٠١٩م

١٤٤١هـ

المحتويات

المقدمة	٣
المطلب الثاني	٤
التعريف بالخطأ غير العمدى	٤
الفرع الاول	٤
تعريف الخطأ غير العمدى	٤
الفرع الثانى	٥
عناصر الخطأ غير العمدى	٥
اولاً: عدم اتخاذ واجب الحيلة والحذر:	٥
ثانياً: العلاقة النفسية بين الارادة والنتيجة	٦
ثالثاً: اتجاه الارادة الى السلوك دون النتيجة	٩
الفرع الثالث	١٠
خصائص الخطأ غير العمدى	١٠
اولاً انعدام القصد الجنائى:-	١٠
ثانياً: شخصية الخطأ:-	١١
ثالثاً: جسامة الخطأ:-	١٢

المقدمة

يمثل الخطأ في القانون الجنائي الصورة الثانية من صورتين الإرادة الإجرامية، وهذا أقل خطورة من الصورة الأولى في القصد الجنائي (العمد) لأن الجاني في الخطأ غير العمدى لا يوجد إرادته إلى أحداث النتيجة الإجرامية كما يفعل المتعمد، ومن ثم فإن الخطأ غير العمدى هو الركن المعنوي في الجريمة غير العمدية فلا تتوفر هذه الجرائم ولا تقوم المسؤولية الجنائية عنه إذا انتفى هذا الركن وإذا كانت الجرائم غير العمدية هي المظهر أو الشكل القانوني للسلوك غير المتبصر والمنطوي على انعدام الحيطة؛ فأنها تعبر خارج نطاق القانون الجنائي.

المطلب الثاني

التعريف بالخطأ غير العمدى

تتميز الجريمة العمدية عن الجريمة غير العمدية في ركنها المعنوي، فبينما يتخذ الركن المعنوي في الجريمة العمدية صورة القصد الجنائي فإن الركن المعنوي في الجريمة غير العمدية يتخذ صورة الخطأ غير العمدى وليتصرف اثر الخطأ العمدى الى النتيجة الجرمية اتي يعاقب عليها القانون، فالخطأ لا يختلط بالإرادة اذا لا بد من توافر ارادة النشاط لكنه لم يرد النتيجة بل وقعت بسبب خطئه غير العمدى لذا سوف نقسم هذا المطلب الى ثلاثة افرع؛ سنتناول في الفرع الاول تعريف الخطأ غير العمدى، والثاني عناصر الخطأ غير العمدى، وخصائص الخطأ غير العمدى في الفرع الثالث.

الفرع الاول

تعريف الخطأ غير العمدى

تعريف الخطأ غير العمدى:

الخطأ لغة: كلمة خطأ ضد الصواب، وهي اسم الفعل اخطأ فهو مخطئ إذا أراد الصواب فصار عيره، لذا يقال لمن اراد شيئاً فعل غيره او فعل غير الصواب، أخطأ وأخطأ الحق إذا ابعد عنه، وأخطأ السهم تجاوزه ولم يصيبه ويقال أيضاً أخطأ الطريق: واعدل عنهن كما يراد بالخطأ ما لم يتعمد فهو ضد العمد. فيقال لمن بذنب غير عمد، وبذلك يكون الخطأ هو ما ليس للإنسان فيه قصده^(١).

الخطأ اصطلاحاً: هو عدم مراعاة القواعد العامة والخاصة للسلوك والتي من شأنها مراعاتها تجنب وقوع النتائج غير المشروعة الضارة بصالح وحقوق الآخرين المحسبة جنائياً، او تجنب الوقوع في غلط في الوقائق يؤدي الى تحقيق النتيجة طالماً كانت تلك النتيجة يمكن توقعها في الوقت ذاتهز اما في الفقه المصرى: هو اخلال المتم بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها

١ - الامام العلامة جمال الدين ابى الفضل محمد مكرم ابن منظور الانصارى الافريقى المصرى، لسان العربن المجلة

العاشرة، دار الكتب العلمية، لبنان ، ص٨٥.

القانون وعدم حيلولته تبعاً لذلك ودون ان يفضي الى حدوث النتيجة الاجرامية في حين كان ذلك باستطاعته ومن واجبه.

اما الفقه السوري: بان لا يتخذ الفاعل في سلوكه الاحتياط الكافي الذي يجب على الشخص الحريص المتبصر اتخاذه لمنع ما عسى ان يترتب على سلوكه هذا نتائج ضارة بالغير.

وفي القانون الجزائري: هو عدم اتخاذ الجاني واجبات الحيطة والحذر لمنع النتيجة الضارة التي كان في وسعه توقعها وتجنبها^(٢)

اما القانون العراقي: فقد اشارت المادة (٤١١) هو اخلال الجاني عن تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون وعدم حيلولته تبعاً لذلك دون ان ينظر تصرفه الى حدوث النتيجة الجرمية، بينما يكون بوسع الشخص المعتاد اذا وجد في ظرف الفاعل ان يحول دون حدوثها. وكان ذلك ناشئاً عن اهمال او رعونه او عدم احتياط او عدم مراعاة الانظمة والقوانين والالوامر^(٣).

الفرع الثاني عناصر الخطأ غير العمدى

بعد ان تطرقنا بالتعريف عن خطأ غير العمدى لابد من معرفة عناصره كونها ذات اهمية وهي ان تتجه إرادة الفاعل الى اتيان السلوك، وتوقع النتيجة او استطاعة توقعها، كذلك عدم اتخاذ واجب الحيطة والحذر الكافيين.

اولاً: عدم اتخاذ واجب الحيطة والحذر:

اورد المشرع واجباً على الافراد تضمنت اتخاذ الحيطة والحذر، فبعض القوانين يجب على الافراد الالتزام بها، كذلك قوانين ولوائح المرور، ففي هذه الاخيرة تحديد لأنماط من السلوك

٢ - بحث منشور على موقع الانترنت، جريمة القتل الخطا والركن المادى والمعنوي للجريمة

<https://maraje3.com/2009/8/6>

٣ - د. علي حسين خلف، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٥٠.

واجب إتباعها في قيادة السيارات، كذلك القواعد المختلفة تفرض بعض الواجبات التبعية في حماية مهن معينة ويجب على من يمارسها ان يراعي هذه الواجبات ففي الطب تفرض علوم الطب على من يمارس الجراحة تعقيم الادوات الجراحية كذلك هناك قواعد عامة تعارف عليها المجتمع في ممارسة انواع السلوك المختلفة لأفراده والتي يعتبر الالتزام بها مراعاة لواجب الحيطة والحذر، وتحديد ما اذا كان الجاني قد التزم بهذه القواعد يرجع الى معيار الرجل العادي في مثل نفس الظروف التي كان فيها الجاني.

ويتخفف الاخلال بواجب الحيطة والحذر حين يتخلى الشخص كله عما هو مفروض عليه من التدبير والحيطة، او حين ينزل عن الحد المطلوب، وهذا الاخلال من شأنه ان تصبح صورة السلوك الواقع مخالفته الصورة السلوك الوجوب.

وبالتالي لا ينبغي الخلط بين الخطا الشخصي و ما وقع منه من سلوك، فالبيئة النفسية للسلوك تكمن في الركن المعنوي للخطأ، اما السلوك هو جوهر الركن المادي^(٤).

ثانياً: العلاقة النفسية بين الارادة والنتيجة

لا تنهض المسؤولية الجنائية عن الخطأ غير العمدى بمجرد اخلال الجاني بواجبات الحيطة والحذر، فالغالب ان لا عقاب على هذه النوع من جرائم السلوك وحده، وإنما عن السلوك الذي يقترن بنتيجة جرمية تختلف عنه، ويستوي بعد ذلك ان تكون هذه النتيجة ضرة او خطرة، وهذا المنطق القانوني يحتم بالضرورة قيان علاقة معنوية لفيفة بين الارادة والنتيجة لكون بسببها الارادة آثمة وبالتالي تصبح هذه الارادة محل مؤاخذه القانون، ولا نمائل هذه الرابطة في الجريمة غير العمدية عنها في الجريمة العمدية، وذلك لأنها تثير جدلاً واسعاً لدى الفقه الجنائي يمتد الى حد انكار وجودها في رأي البعض والى الاختلاف في طبيعتها في رأي البعض الاخر فأنها الاتجاه الاول يتكرر به علاقة معنوية (نفسية) بين الارادة والنتيجة

٤ - وهام محمد سعيد نصر، الركن المعنوي في الجرائم غير العمدية، الخطأ غير العمدى لأرادته مقارنته، رسالة

ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠١٧.

الجرمية التي تحققت كما هو الحال في الجريمة العمدية، ويذهب هذه الاتجاه الى ان العلاقة المعنوي الوحيدة في هذا النوع من الجرائم هي العلاقة القائمة بين الارادة والسلوك المنتج في الجريمة غير العمدية والتي ترتبط به سبباً ص ٢٩٢.

ولما كانت الارادة عنصراً في الخطأ لزومه العمد، لذ فان انتفائها يعني تخلف الركن المعنوي من اساسه فالفاعل اذا لم يكن مريداً مختاراً لسلوكه كالمكره فان المسؤولية الجنائية تنتفي عنه في جميع اشكالها وهذا ما اشارت اليه المادة (٦٢) من قانون العقوبات العراقي بقولها (لا يسأل جزئياً من اكرهته على ارتكاب الجريمة قوة مادية: معنوية لم يستطيع دفعها) واذا كان تجاه الارادة الى السلوك هو شرط عام وومشترك في سائر صور الركن المعنوي فان تختلف ارادة النتيجة هو من الامور الجوهرية التي نميز الخطأ عن العمد، فالعمد لا يقوم الا اذا اتجهت ارادة الجاني الى النتيجة سواء الطريق مباشر او غير مباشر، اما الخطأ فمن شروطه ان تتخلف الارادة عن النتيجة تماماً^(٥).

هذه العلاقة قد تكون ضعيفة في حالات معينة وقد تكون اشد او اقل ضعفاً في حالات اخرين تبعاً لا مكانية توقع النتيجة او عدم إمكانية توقعها^(٦).

أ- في حال عدم توقع النتيجة:

قد يقوم الشخص بسلوك دون ان يتوقع النتيجة التي يكن ان يؤدي سلوكه الاجرامي، ومع ذلك فإنه يسأل عن النتيجة التي حصلت، اذا كان بإمكانه مع التبصير والحيطة ان يتوقع النتيجة، اذ بإمكانه ان يتجنب النتيجة الضارة، فالإرادة هنا مخطئة لأنها لم تتجنب الشر وكان بوسعها ذلك، وإذا ثبت ان ارادة الفاعل لم نتوقع النتيجة ولم يكن بمقدورها لذلك، او انها لم تتجنب

٥ - عادل يوسف شكري، المسؤولية الجنائية الناشئة عن الاهمال دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، دار الكتب القانونية، ٢٠١١، ص ٢٨٧-٢٨٨.

٦ - بحث منشور على الانترنت، الركن المعنوي للجريمة، <https://sciencesjuridiques.ahlamohhada.net>

النتيجة لأنها لم تكن قادة على تجنبها، فإن الرابطة بين الارادة والنتيجة في مثل هذه الحالة تنقطع ولا نقوم الجريمة غير العمدية^(٧).

ب- حالة توقع النتيجة الاجرامية:

وتتحقق هذه الصورة في حالة توقع الجاني للنتيجة المترتبة على سلوكه ولكنه لا يقابلها ويأمل في عدم تحقيقها ويعتقد انها لن تتحقق معتمداً على مهارته وتشمل حالتين.

الاولى: حالة توقع النتيجة ولكن الفاعل يعتقد بأستخفاف انها لن تحدث اي ان الفاعل لم يتخذ اي احتياطات للحيلولة دون حدوثها.

الثانية: حالة توقع النتيجة غير ان الفاعل في هذه الحالة يتخذ احتياطات ولكنها لا تكفي للحيلولة دون حدوث النتيجة، ويطلق على الخطأ في هذه الصورة (الخطأ الواعي) او (الخطأ المتوقع) او (الخطأ مع التبصير).

ان الخطأ في هذه الصورة هو اصرار المتم على اتيان سلوكه على الرغم من اتضاح خطره بالشكل الذي لا يرتضيه الشخص الحريص والعلاقة النفسية بين الارادة والنتيجة يصور تيهاً الخطأ الواعي وغير الواعي نجد انها متفقان في ان الارادة في كليهما لا تتجه الى النتيجة الاجرامية، فالنتيجة غير مرغوبه ولاقبولة من قبل الجاني. ففي الخطأ غير الواعي فإن الجاني لا يتوقع النتيجة على الاطلاق، الا ان في الخطأ الواعي لا يتوقع حدوثها بفضل القدر الذي اتخذه من الاحتياطات.

ان صورة الخطأ بدون توقع هي الصورة الشائعة للخطأ غير العمدية وهي ليست خلاف اذ انها لا تختلط مع غيرها من حالات المسؤولية، فلا تثير هاهنا الصورة صعوبة في مسألة التمييز بينها وبين القصد الاحتمالي، لان الجاني يتوقع النتيجة الضارة ولذلك فلا يوجد اي عنصر مشترك بين الخطأ بدون توقع وال..... الاحتمالي الذي من اهم عناصره التوقع.

٧ - محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، مصدر سابق، ص ٦٠١.

ويتضح أهمية الدور القانوني للعلاقة النفسية بين الارادة والنتيجة في كونها ترسم للخطأ غير العمدى حدوده، وتضع له النطاق الذي يتواجد فيه فتكفل التميز بينه وبين الحالات التي تتعد فيها الارادة الاجرامية في جميع صورها^(٨).

ثالثاً: اتجاه الارادة الى السلوك دون النتيجة

ومفاد هذا العنصر ان ارادة الفاعل يجب ان تتجه الى السلوك الاجرامى وتقف عنده، فلا تجاوزه الى النتيجة الاجرامية والا اصبحت النتيجة مقصودة والجريمة عمدية وتشمل الارادة في نشاط نفسي يتجه الى تحقيق غرض معين عن طريق وسيلة معينة، فهي القوة الرافعة لسلوك الانسان لكي يتصرف على نحو معين من اجل اشباع رغباته المتعددة.

ان ارادة السلوك هو عنصر اساسي ولازم في الركن المعنوي ايا كانت صورته، فلا يسأل الشخص عن سلوكه ونتيجة الا اذا كانت هذا السلوك تعبيراً عن ارادة ويستوي في دين ان تكون الجريمة عمدية او غير عمدية.

اما انصار الاتجاه الثاني/ يعترف انصار هذا الاتجاه بوجود علاقة معنوية بين الارادة والنتيجة في الجرائم غير العمدية، الا انهم يختلفون في تفسير طبيعة هذه العلاقة، فبهذا رأي الى القول هذه العلاقة النفسية تشمل في غلط يقع به الجاني فهذا العلاقة تكون على صورتين اما ان الجاني لم يشمل النتيجة الاجرامية، او الحقيقة، وهذا الغلط اما ينصب على علاقة السببية اي مساهمة لفعلة في احداث النتيجة ، او ينصب هذا الغلط على الطرف التي يباشر فيها الجاني نشاطه كالصياد الذي يطلق النار على شيء متحرك خلف شجرة ضناً منه انه فريسة فأذا به انسان فيقتله.

ولقد تعرض هذا الاتجاه الى انتقادات منها، العجز عن تفسير جهل الجاني ببعض الوقائع فيرى البعض الاخر من القائلين ان العنصر المعنوي الذي يرتبط بالنتيجة غير العمدية يتخذ

مظهراً سلبياً قوامه التخلف الارادي كلياً او جزئياً عن مراعات الواجب لتجنب المخاطر التي ينص القانون على تجريمها^(٩)

الفرع الثالث

خصائص الخطأ غير العمدى

الخطأ في نطاق المسؤولية الجنائية اربعة خصائص رئيسية وهي :-

اولاً: انعدام القصد الجنائي.

ثانياً شخصية الخطأ.

ثالثاً: جسامه الخطأ.

رابعاً: معيار الخطأ.

اولاً انعدام القصد الجنائي:-

تتجه ارادة الجاني في الجريمة غير القصدية الى الفعل وليس الى النتيجة فالركن المعنوي هنا هو ارادة ارتكاب الفعل والترك مجردة من اي قصد جنائي خاص او عام ويجب عدم الخلط بين انعدام القصد وانعدام الارادة اذ يمكن مسائلة الفاعل عن جريمة غير عمدى ولو انعدم القصد لديه ولكن لا يمكن مسائلته لو انعدمت الارادة لديه بسبب فقد التمييز والادراك للجنون وعلى ذلك فان الارادة الاثمة شرط للمسؤولية الجنائية في جميع الجرائم العمدية كانت ام غير العمدى، فالقاعدة تقول ان جريمة القتل دون قصد جنائي تكون جريمة قتل خطأ، ودون خطأ تكون قضاء وقدر- حيث ينتج عن انعدام القصد الجنائي نتائج اهمها: ^(١٠)

١ - انتفاء الشروع

^٩ - عادل يوسف الشكري، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

لان الشروع يتطلب توافر اتمام الجريمة بكافة اركانها والقصد منعدم على الخطأ فالمخطأ الذي خابت اصابته لسبب خارج عن ارادته فلا يعتبر ذلك شروعا كما هو الحال في العمد، بل لا جريمة اطلاقاً على هذه الحالة والخطأ لا يكون الا بتحقيق نتيجة ضارة على الجرائم المادية او باثبات السلوك المحظور على الجرائم الشكلية اما الشروع فمرتبط بالقصد الذي ينتفي في حالة الخطأ^(١١).

٢- انتفاء الاشتراك فيها:

لان الاشتراك ايضا يتطلب قصدتين حيث يقصد الشريك معاونه الفاعل الاصلي فيقوم من باب اولى في فعل الشريك يستمد صفته الاجرامية منه .

٣- انتفاء الظروف المشددة:

التي تتصل بالقصد مثل الاصرار والترصد لان الجرائم الخطائية عارية عن القصد الجنائي تماماً.

ثانياً: شخصية الخطأ:

اي ان الخطأ سلوك قاصر على من ارتكبه فلا يتحمل اي شخص مسؤولية ما لم يكن صدر منه خطأ شخصي فالابن الذي اخذ سلاح ابيه واصاب غيره يسأل الاب على اساس انه كان مهملاً في مراقبة سلاحهما لو اخذ الوالد السلاح من بيت الجار مثلاً فإن الجار هو الذي يكون مسؤولاً وليس الاب وهذا من الناحية الجنائية^(١٢)

^{١١} - حمدي سليمان، جريمة القتل الخطأ في التشريع الجزائري، جامعة الكلي منحد او كاج، البويره كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٦، ص ٢٢.

^{١٢} - مختار محمد، جريمة القتل الخطأ، جامعة، جامعة عبد الحميد بن باهين مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٧، ص ١٢.

ثالثاً: جسامه الخطأ:

انقسم الراي في شأن تحديد جسامه الخطأ لترتيب المسؤولية الجنائية الى اتجاهين رئيسيين.

١- الاتجاه الاول :

هو الذي يذهب الى ازدواج الخطأ الجنائي والمدني من حيث كان القانون الروماني يفرق بين ثلاث درجات من الخطأ، خطأ فاحش، خطأ متوسط، خطأ يسير، وكان اي خطأ منها تقوم عليه المسؤولية المدنية ، اما المسؤولية الجنائية تقوم فقط عند وقوع خطأ فاحش، وهذا ما ذهب اليه فريق كبير من فقهاء القانون اذ جعلوا الخطأ نوعين .

أ- خطأ جسيم: قوم عليه المسؤولية المدنية والجنائية معاً.

ب- خطأ يسر : تقوم عليه المسؤول المدنية فقط كما يرون ايضاً ان الخطأ المدني المستوجب للتعويض المستقل في كيانه ووجوده عن الخطأ الجنائي المستوجب للعقوبة في الجرائم غير العمدية دون تلازم بينهما، فقد يسأل الوالد عن اعمال من هم تحت رعايته مدنياً (المادة ١٣٥ من القانون المدني) ولا يسأل جنائياً الى اذا صدر خطأ شخصي عنه (١٣)

الاتجاه الثاني :

والذي يذهب الى وحدة الخطأ على النطاقين معاً، فليس هنالك ما يسمى بالخطأ الجسيم والخطأ البسيط ويقولون ان التفريق بينهما ليس له ضابط وهو يخضع للتحكيم ويؤدي الى افلات الجاني من المسؤولية الجنائية من عواقب أخطاءه واهماله واقتصراره على المسؤولية المدنية التي لا يتأثر بها بسبب وجود شركات التأمين والقول بوحده الخطأ يزيد من الترابط بين القانون المدني والجنائي في مكافحة صور الاهمال المختلفة.

١٣- مختار محمد، مصدر سابق، ص ١٣.

ويمكن الإشارة الى ان محكمة النقد الفرنسية تتفق مع الرأي الاخير، فأبي قدر من الخطأ يكفي لتحمل المسؤولية الجنائية واستقر على ذلك القضاء الفرنسي بخلاف الفقه المؤيد للرأي الاول كما ان هناك جزء من الفقه حاول التفريق بين الرأيين^(١٤)

النتائج:

١- يتضح لنا ان الجريمة غير العمدية بالركن المعنوي الذي يؤدي الى عدم تحقيق المسؤولية الجنائية.

٢- ان اغلب الجرائم غير العمدية تكون ناشئة عن الالهمال في اتخاذ الحيطة والحذر المطلوب في الرجل الحريص.

٣- من خلال عناصر القتل غير العمدية توصلنا الى ان السلوك هو الذي يحدد نوع هذه الجريمة وتحديد العقوبة اذا كان هذا السلوك معياراً عن ارادة الفاعل مع تحقيق النتيجة.

٤- اما في الخصائص توصلنا الى انعدام المسؤولية يكون من خلال انعدام الارادة بسبب فقد التمييز والادراك كذلك القتل غير العمد مرتكز على الشخص نفسه الذي قام بالفعل ولا يتحمل غير الفاعل بالمسؤولية الجنائية .

^{١٤} - حمدي سليمان، مصدر سابق، ص ٢٣.